مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد: 13 العدد: 01 (2025) ص 56-70

اللأمن الغذائي في العالم وجهود المنظمات الدولية للحد من أثاره

(جهود منظمة التغذية والزراعة والبنك الدولي في الميدان)

Food security in the world and the efforts of international organizations to mitigate its effects (FAO and World Bank efforts on the ground)

أ. د بلقرع فاطنة[1*]، بن عسلون نورالدين[2]

[1] جامعة الجلفة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. *f.belagra@univ-djelfa.dz*

[2] جامعة الجلفة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. *benasslounenoureddine@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2025/11/10 تاريخ القبول: 2025/12/27 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص

تشكّل الزيادة المُطّردة في حجم السكان عالمياً، والتي تُقدّر بنحو 90 مليون فرد سنوياً، ضغطاً ديموغرافياً متصاعداً. وقد أدّت تداعيات الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتدهورة في العديد من المناطق إلى تفاقم هذه الضغوط، مما زاد من تعقيد التحديات المرتبطة بالنمو السكاني. وقد نتج عن هذه العوامل مجتمعةً ارتفاعٌ مقلق في أعداد المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم.

لم تعد هذه القضية ظاهرة عابرة أو قابلة للمعالجة بسياسات تقليدية بسيطة، بل تحوّلت إلى إشكالية هيكلية تستلزم تدخلاً مؤسسياً متعدد المستويات. لذا، فإن معالجتها تستدعي ضرورة تضافر جهات فاعلة متنوعة، تشمل ليس فقط الحكومات والمؤسسات الإنمائية(الحكومية وغير الحكومية) في البلدان النامية، بل أيضاً المنظمات الدولية الرئيسية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي.

تكتسي هذه الشراكة أهمية حاسمة لسببين جوهريين: يتمثل الأول في العجز الهيكلي الذي تعانيه العديد من الدول النامية عن سد الفجوة الغذائية المحلية بشكل منفرد. في حين يتمثل الثاني في الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه المنظمات الدولية، والمتمثلة في ما تتوفر عليه من موارد مالية وبشرية هائلة، وقدرات لوجستية وتقنية متطورة، تمكنها من تصميم وتنفيذ حلول فعالة وجذرية لهذه المعضلة المعقدة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الفجوة الغذائية؛ منظمة التغذية والزراعة؛ البنك الدولي.

تصنيف JEL: Q18 .

Abstract:

The consistently rising global population, estimated at approximately 90 million individuals annually, exerts escalating demographic pressure. The repercussions of deteriorating living and economic conditions in many regions have exacerbated these pressures, further complicating the challenges associated with population growth. The confluence of these factors has resulted in a alarming increase in the number of people affected by food insecurity worldwide.

This issue is no longer a transient phenomenon amenable to simple, traditional policies; it has transformed into a structural problem requiring multi-level institutional intervention. Consequently, addressing it necessitates the collaboration of diverse actors. This includes not only governments

[*] المؤلف المرسل

and development institutions (both governmental and non-governmental) in developing countries but also key international organizations such as the Food and Agriculture Organization (FAO) and the World Bank.

This partnership is critically important for two fundamental reasons: The first is the structural inability of many developing countries to bridge the local food gap single-handedly. The second is the comparative advantage held by these international organizations, embodied in their vast financial and human resources, as well as advanced logistical and technical capacities. These assets enable them to design and implement effective and radical solutions to this complex predicament.
Keys words: Food Security, Food Gap, Food and Agriculture Organization (FAO), World Bank.
JEL classification codes: Q18.

1. مقدمة:

أبرز المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما نوفمبر 1974 حقيقة مفادها تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي عالمياً، حيث باتت العديد من الدول النامية - ولا سيما تلك التي تشهد تزايداً مستمراً في وارداتها من المواد الغذائية - عاجزة عن معالجة التدهور المتعمق في أوضاعها الغذائية. وقد تفاقم هذا العجز بسبب التأثيرات المتتالية لارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، والذي جاء بدوره كأحد تداعيات ارتفاع أسعار المنتجات البترولية ومشتقاتها، مما حدى بالعديد من هذه الاقتصادات النامية إلى العجز عن توفير الموارد المالية اللازمة لسد الفجوة الغذائية المحلية.

وفي ظل اشتداد الحاجة إلى المواد الغذائية الأساسية، لوحظ في ذات الوقت تراجع في حجم المعونات الغذائية التقليدية المقدمة من الدول المتقدمة المصدرة لها. وقد حفزت هذه التحديات مجتمعةً دول العالم النامي على السعي بجدية نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي كمدخل أساسي لضمان أمنها الغذائي.

وجاء تعزيز هذا التوجه عبر الاهتمام المتصاعد بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، خاصة في أعقاب حصول العديد من هذه الدول على استقلالها السياسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد احتلت قضية التنمية مكانة محورية ليس فقط في أدبيات الاقتصاديين، بل أيضاً في اهتمامات الأوساط الرسمية والشعبية على المستويين المحلي والدولي، حيث تُعَرَّف التنمية الشاملة بأنها عملية تشمل تحقيق النمو الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد، إلى جانب تحسين المؤشرات الأساسية لجودة الحياة كالتعليم والصحة وجودة البيئة. ويظل المحرك المركزي لهذه العملية هو توفير الغذاء الكافي للإنسان، الذي يمثل بدوره الركيزة الأساسية والقيمة العليا في أي مجتمع، فضلاً عن كونه المحفز الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة. الأمر الذي دفعنا لطرح إشكالية المداخلة على النحو التالي:

ما هو مستوى الأمن الغذائي في العالم ؟ وإلى أين وصلت جهود المنظمات الدولية للحد من أثاره ؟

و في محاولة للإلمام بالجوانب الأولية والأساسية للموضوع في محاولة الإجابة على الإشكالية، قسمنا المداخلة إلى:

أولا: مفهوم اللأمن الغذائي

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

ثالثا: التبعية الغذائية

رابعا: تشخيص حالة اللأمن الغذائي في العالم

خامسا: جهود المنظمات الدولية للحد من مشكلة اللأمن الغذائي في العالم

2.مفهوم اللأمن الغذائي

1.2تعريف الأمن الغذائي:

هناك عدة مفاهيم أُطلقت على الأمن الغذائي يمكن إدراج بعضها فيما يلي:

✓ يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه ذلك الحالة التي تتحقق عندما تتوفر لجميع الأفراد، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية الكافية للحصول على غذاء كافٍ، وآمن، ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

أجل حياة صحية ونشطة. بينما يُشير مفهوم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة إلى تطبيق هذا المفهوم الشامل على الوحدة الأسرية، بحيث يصبح الأفراد المشكلين للأسرة هم محور التركيز والتحليل الرئيسي. (والزراعة، 2010).

✓ يتحقق الأمن الغذائي من خلال توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمجتمع، بما يضمن حصول جميع الأفراد، وفقًا لدخولهم المتاحة، على الحد الأدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستدام. ولا يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على مجرد توافر السلع الغذائية في الأسواق، بل يتعداه إلى المحور الجوهري المتمثل في القدرة الشرائية للأفراد. وبالتالي فإن الاختبار الحقيقي لتحقيق الأمن الغذائي يكمن في مدى تمكين الأفراد من الحصول على الكميات الكافية والمناسبة من الغذاء، ضمن قيود مواردهم المالية. (زيدان، أفريل 2008، صفحة 1).

✓ يعبّر الأمن الغذائي عن قدرة الاقتصاد القومي على توفير المستوى المستهدف من إمدادات الغذاء لأفراده، بما يتوافق مع مستويات دخولهم، مع ضمان حدّ الكفاف الغذائي للفئات غير القادرة على تلبية هذه الاحتياجات من خلال دخلها المحدود. يتم تحقيق ذلك عبر مزيج من الإنتاج المحلي والاستيراد، معتمداً في ذلك على الموارد الذاتية المتاحة للدولة.

وبناءً عليه، يُقاس مستوى الأمن الغذائي لأي دولة بقدرة حكومتها على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكانها، من خلال توفير سلة غذائية متكاملة تحتوي على المجموعات الغذائية الرئيسية (كالنشويات، البروتينات، الدهون، والفيتامينات) لضمان تزويد كل فرد بالاحتياج اليومي من السعرات الحرارية الذي يمكنه من ممارسة أنشطته المعتادة بكفاءة. ويعتمد توفير هذه السلة على مصادر محلية أو خارجية، أو مزيج منهما معاً.

✓ بناءً على التحليل السابق، يتضح أن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم توافر ثلاثة مرتكزات أساسية تتمثل في:

- ❖ توافر الإمدادات الكافية :ويقصد بها ضمان وفرة السلع والمواد الغذائية الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع.
- ❖ استقرار تدفق الإمدادات :ويشير إلى توافر هذه السلع الغذائية في الأسواق بشكل مستمر ومنتظم، مما يضمن عدم انقطاعها.
- ❖ القدرة على الوصول الاقتصادي :ويتمثل في ضمان أن تكون أسعار السلع الغذائية في متناول أفراد المجتمع، مما يمكنهم من الحصول عليها دون معاناة مالية.

2.2 مفهوم اللأمن الغذائي:

يقصد باللأمن الغذائي هو عدم قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية(المحتملة) لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية .

بذلك فاللأمن الغذائي هو عكس الأمن الغذائي ويدل على عدم قدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم لشعوبها أو توفير الأموال اللازمة لشراء هذا الغذاء واستيراده من الخارج.

3.أبعاد الأمن الغذائي

تتمثل أهم أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي:

1.3البعد السياسي:

يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه الدول التي تمتلك الموارد الغذائية ضد الدول النامية أو الفقيرة، وذلك بتوجيه قراراتها حسب ما يخدم مصالحها، وذلك من خلال سيطرتها على المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة، وبذلك تحتكر الأسواق العالمية من هذه المحاصيل بما يخدم توجهاتها السياسية والعالمية.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

بناءً على ذلك، يُعد الأمن الغذائي منذ عقد الستينيات من القرن العشرين أحد الركائز الأساسية للأمن القومي. وقد تأكد هذا المنظور مع لجوء بعض الدول المصدرة للمواد الغذائية إلى توظيف الاعتماد الغذائي للدول المستوردة، مستغلة تزايد حاجتها بشكل مطرد، في استراتيجية هيمنة تستخدم الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، وذلك لإخضاع تلك الدول ووضعها ضمن دائرة نفوذها. وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في ظل التوترات الجيوسياسية خلال فترة الحرب الباردة، التي دارت بين القطبين المهيمنين آنذاك: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا الصدد، يجسد التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي الأسبق "جيرالد فورد" في مطلع السبعينيات هذا البعد الجيوسياسي للمسألة الغذائية حين ذكر: "لسنا مضطرين لإرسال جيوشنا لاحتلال مناطق في الدول النامية، لأنه سوف يأتي اليوم الذي يدعوننا فيه للتواجد في أراضيهم مقابل الغذاء."

وبالرغم من التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدها النظام الدولي عقب انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبروز ما يُعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لا تزال معالمه غير مستقرة، فإن قضية الأمن الغذائي لا تزال تشكل هاجساً رئيسياً للعديد من الدول النامية. ويرجع ذلك إلى استمرار اعتماد هذه الدول بشكل كبير على الاستيراد الخارجي لتلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة، مما يعرضها لمخاطر عدم ضمان استمرارية تدفق الإمدادات الغذائية بانتظام، سواء على المدى القريب أو البعيد.

نتيجةً لذلك، تتحول المواد الغذائية من مجرد سلع تقليدية يُتداول بها في الأسواق الدولية وفقاً لآليات العرض والطلب وتقلبات الأسواق، إلى سلع استراتيجية تماثل في أهميتها المعدات العسكرية. بمعنى آخر، يتم تداولها بناءً على اعتبارات سياسية تفرض أسعاراً "سياسية" تتجاوز بكثير تكاليفها الاقتصادية الحقيقية التي تحددها ظروف السوق الاعتيادية. وفي هذه الحالة، تضطر الدول التي تعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى دفع "الثمن السياسي" الذي تفرضه الدول أو الكيانات المهيمنة على إنتاج وتسويق هذه السلع الحيوية.

ويمكن الاستشهاد على ذلك بعدة أمثلة، منها قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع القمح للاتحاد السوفيتي خلال المراحل المتأخرة من الحرب الباردة بأسعار سياسية مرتفعة، تخدم في جوهرها أهدافها الجيوسياسية. كما تُعد حالة المملكة العربية السعودية مثالاً آخر، حيث اتجهت إلى إنتاج القمح محلياً ضمن برنامج للاكتفاء الذاتي، على الرغم من أن تكلفة الإنتاج المحلي تفوق بكثير تكلفة استيراده. وكان الدافع الاستراتيجي وراء ذلك هو تفادي أي ضغوط أو شروط سياسية قد تُفرض عليها في المستقبل، تجنباً لدفع "أثمان سياسية" قد تكون أعلى من القيمة الاقتصادية للسلعة ذاتها في أي وقت. (المقصود، 2000، صفحة 96).

2.3 البعد الاقتصادي:

يُعد الغذاء سلعة اقتصادية تخضع في إطارها النظري لنفس القواعد التي تحكم السلع الأخرى، من حيث دورات الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وتحديد أسعارها بناءً على معطيات العرض والطلب وتكاليف الإنتاج. غير أنه من منظور "مفهوم الأمن الغذائي"، ينتقل الغذاء إلى مرتبة السلعة الإستراتيجية التي لا تقبل القياس أو الاستغناء، مما يفرض ضرورة توفيرها لجميع فئات المستهلكين، بغض النظر عن قدراتهم المالية على تحمل تكاليفها الاقتصادية.

وعليه، تتحمل الحكومات (كجزء من مسؤولياتها السيادية) عبء ضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيها، مع إيلاء أولوية خاصة للفئات محدودة الدخل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تتدخل الحكومات لتبيع الغذاء بأسعار مدعومة، يُطلق عليها "الأسعار الاجتماعية"، والتي تكون في العادة أدنى من مستويات الأسعار التي يتوصل إليها السوق بحرية عبر تفاعل قوى العرض والطلب. ونتيجة لهذا التدخل، تتحمل الخزانة العامة الفارق بين "سعر الغذاء الاقتصادي" (التكلفة الحقيقية) و"سعر الغذاء الاجتماعي" (السعر المدعوم للمستهلك).

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

هذه الممارسة تسلط الضوء على الطبيعة متعددة الأبعاد لمشكلة العجز الغذائي، حيث تتداخل الأبعاد الاجتماعية، المتمثلة في ضرورة ضمان القدرة على الوصول إلى الغذاء، مع الأبعاد الاقتصادية البحتة المرتبطة بتكاليف الإنتاج والأسعار العالمية.

وفي السياق العملي، تلجأ العديد من حكومات الدول التي تعاني من عجز غذائي إلى آليات متنوعة لتحقيق هذا الدعم. فقد تقوم بشراء السلع الغذائية الأساسية بأسعار السوق المحلية أو الدولية السائدة، ثم تعيد بيعها في السوق المحلية بأسعار مدعومة بشكل كبير. بديلاً عن ذلك، قد تعتمد هذه الحكومات سياسات الدعم غير المباشر، مثل منح إعانات مالية مباشرة أو منح إعفاءات ضريبية للمنتجين أو المستوردين، شريطة أن يلتزموا ببيع تلك السلع بأسعار مخفضة تتناسب مع القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل. (عايد، بدون سنة النشر، صفحة 371).

3.3**البعد الاجتماعي :**

يستند تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الموسع إلى مجموعة من الركائز والعناصر المترابطة والمعتمدة على بعضها البعض. وقد أصبحت عملية إنتاج وتوفير الغذاء خاضعة لهيمنة السياسات التي تتبعها بعض الدول، مما أدى إلى تحويل سلع أساسية كالقمح والأرز إلى أدوات إستراتيجية تستخدم كوسيلة ضغط ضد المجتمعات الأقل حظاً، بهدف إخضاعها وتحقيق مصالح جيوسياسية معينة. وعليه، يُصنف انعدام الأمن الغذائي باعتباره أحد أبرز التهديدات الخارجية التي تستهدف أمن الدول وسيادتها الوطنية، كما يعد عاملاً محورياً في تفشي مجموعة من العلل الصحية والآفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الثابت أن نقص الإمدادات الكافية من الغذاء لا يقتصر تأثيره على تردي الأوضاع الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض متوسط العمر المتوقع فحسب، بل يمتد ليشمل انخفاض مستويات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما يترتب على ذلك من تدنٍ في مستويات المعيشة بشكل عام.

وعلى العكس من ذلك، فإن تردي الأمن المجتمعي وارتفاع معدلات الجريمة يسهمان بدورهما في انخفاض الإنتاج، مما يؤثر سلباً على حالة الأمن الغذائي. وتؤدي هذه الحلقة المفرغة إلى زيادة اعتماد المجتمع على القطاع الخاص والمستثمرين، وقد يصل التدهور في الأمن الاجتماعي إلى حد تعطيل العملية الإنتاجية بالكامل، كما هو الحال في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق.

4 . التبعية الغذائية:

يمكن تقييم وضع الدولة من حيث درجة اعتمادها على الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية (التبعية الغذائية) أو قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال تطبيق الإطار المعياري الذي وضعته منظمتي الأغذية والزراعة (FAO) والصحة العالمية (WHO).ويشمل هذا الإطار شروطاً أساسية تتمثل في توافر الغذاء، وملاءمته من الناحية الصحية وسلامته، واستقرار تدفقه دون انقطاع. ويتم هذا التقييم باستخدام مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس الكمي، والتي تعكس مدى عمق التبعية الغذائية للدولة، وأبرزها:

- **مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للغذاء :**يُحسب هذا المؤشر بمتوسط الكمية السنوية من الغذاء المنتج محلياً مقسوماً على عدد السكان، ويسجل بالنسبة إلى سنة أساس محددة. ويشير الاتجاه التنازلي المستمر لقيمة هذا المؤشر إلى تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لسد الفجوة الغذائية، وبالتالي تعمق التبعية الغذائية.
- **معدل إمدادات السعرات الحرارية اليومية للفرد :**يمثل هذا المؤشر صافي الكمية من الإمدادات الغذائية في الدولة مقسوماً على إجمالي السكان على أساس يومي. وتُعد الدولة في حالة تبعية غذائية عندما ينخفض هذا المعدل عن المستوى الذي توصي به منظمتي الفاو والصحة العالمية لضمان الأمن الغذائي الصحي.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- **نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية :**تعبر هذه النسبة عن الحجم النسبي للواردات الغذائية مقارنة بإجمالي المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك المحلي. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بمفهوم "الفجوة الغذائية"، حيث يشير الاتجاه التصاعدي في حجم الواردات إلى اتساع هذه الفجوة، مما يؤدي حكماً إلى ارتفاع درجة التبعية الغذائية.
- **حجم المعونات الغذائية من الحبوب الأساسية :**يقيس هذا المؤشر كميات الحبوب الأساسية (كالقمح والأرز) التي تتلقاها الدولة في شكل معونات من الجهات المانحة أو عبر برامج المنظمات الدولية، مثل برنامج الأغذية العالمي. ويمثل ارتفاع حجم هذه المعونات دليلاً ملموساً على عجز الدولة عن تلبية احتياجاتها الغذائية ذاتياً، وبالتالي تأكيداً لتبعيتها للخارج.

يؤدي تحليل وقياس هذه المؤشرات مجتمعة إلى تحديد درجة التبعية الغذائية لأي دولة بدقة، كما يمكن من تقييم الآثار المترتبة على هذه التبعية وشدة تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

5. تشخيص حالة اللأمن الغذائي في العالم

تُعد مشكلة العجز الغذائي إحدى التحديات الهيكلية عميقة الجذور، التي لم تنشأ بشكل ظرفي أو آني، بل هي محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة، والتي أسهمت في تفاقم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز استمراريته. ويمكن إيضاح مسار تطور هذه المشكلة من خلال المحاور التالية:

1.5 عدد ناقصي الغذاء في العالم :

تُشير البيانات إلى أن حوالي مليون فرد على مستوى العالم كان دخلهم اليومي أقل من دولار واحد، في حين عاش ما يقارب 1.7 مليون شخص في مناطق تفتقر إلى مصادر مياه الشرب النظيفة. كما تحمّل حوالي 1.3 مليون شخص العواقب الصحية الناجمة عن استنشاق الهواء الملوث، الذي يتسبب في انتشار الأمراض ويرفع معدلات الوفيات المبكرة (يوسف، 1997، صفحة 165) ، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تفاقم ظاهرة الجوع بحلول عام 1992، مما أثار مخاوف المجتمع الدولي من تزايد أعداد الجياع وفقدان السيطرة على احتواء الأزمة.

وردًا على ذلك، تبذلت جهود دولية مكثفة لتوحيد الجهود عبر برامج التغذية والدعم الغذائي، مما أسفر عن انخفاض نسبة سوء التغذية إلى 18% في العالم النامي خلال الفترة 1996–1998، مع تفاوتات إقليمية واضحة: 34% في أفريقيا جنوب الصحراء (42% في شرق وجنوب أفريقيا، و50% في وسط أفريقيا)، و31% في منطقة الكاريبي، و23% في جنوب آسيا. ومن الجدير بالذكر أن بعض البلدان غير المصنفة ضمن دول العجز الغذائي، مثل أوغندا وفيتنام، سجلت نسبًا مرتفعة لناقصي الغذاء بلغت 30% و22% على التوالي (العالمي، التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، 2002، صفحة 12) .

وعلى الرغم من التوسع المستمر في تقديم المعونات الغذائية – سواء العينية أو المالية – من قبل الدول المتقدمة، لم يشهد عدد ناقصي الغذاء تراجعًا ملحوظًا. فقد قدّرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن 852 مليون شخص عانوا من نقص التغذية خلال الفترة 2000–2002، منهم 815 مليونًا في الدول النامية، و28 مليونًا في دول الاقتصادات الانتقالية، و9 ملايين في الدول الصناعية. وبذلك، لم ينخفض العدد الإجمالي لناقصي التغذية في الدول النامية سوى بـ 9 ملايين شخص مقارنة بفترة الأساس 1990–1992 التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية (العالمي، تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم، 2005، صفحة 2) وفي عام 2008، أعربت اللجنة المعنية عن قلقها إزاء تفاقم أزمة الجوع العالمية، حيث أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتداعيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية آنذاك إلى دفع 75 مليون شخص إضافي تحت خط الجوع، كما حظيت القضية باهتمام أقل بسبب انشغال الدول الكبرى بأزمة السيولة العالمية.

وتشير التقديرات الحديثة إلى انخفاض عدد ناقصي التغذية في عام 2010 مع بداية انتعاش الاقتصاد العالمي، بعد أن شهدت الأعداد ارتفاعًا حادًا خلال الفترة 2006–2009 بسبب الأزمتين المذكورتين. ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي مرتفعًا

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

بمستوى غير مقبول، فهو أعلى مما كان عليه قبل الأزمتين، وأعلى من المستويات المسجلة قبل أربعة عقود، كما يتجاوز المستوى المستهدف في قمة الأغذية العالمية عام 1996، والذي aimed إلى خفض الجوع إلى النصف بحلول 2015.

واستنادًا إلى أحدث البيانات، بلغ عدد ناقصي التغذية حول العالم 1.023 مليار شخص في 2009، ثم انخفض بنسبة 9.6% ليصل إلى 925 مليونًا في 2010. وتتحمل الدول النامية 98% من هذه الأعداد، حيث انخفض معدل انتشار نقص التغذية من 18% إلى 16% خلال نفس الفترة، إلا أن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من الهدف المحدد في الإطار الأول للأهداف الإنمائية للألفية.

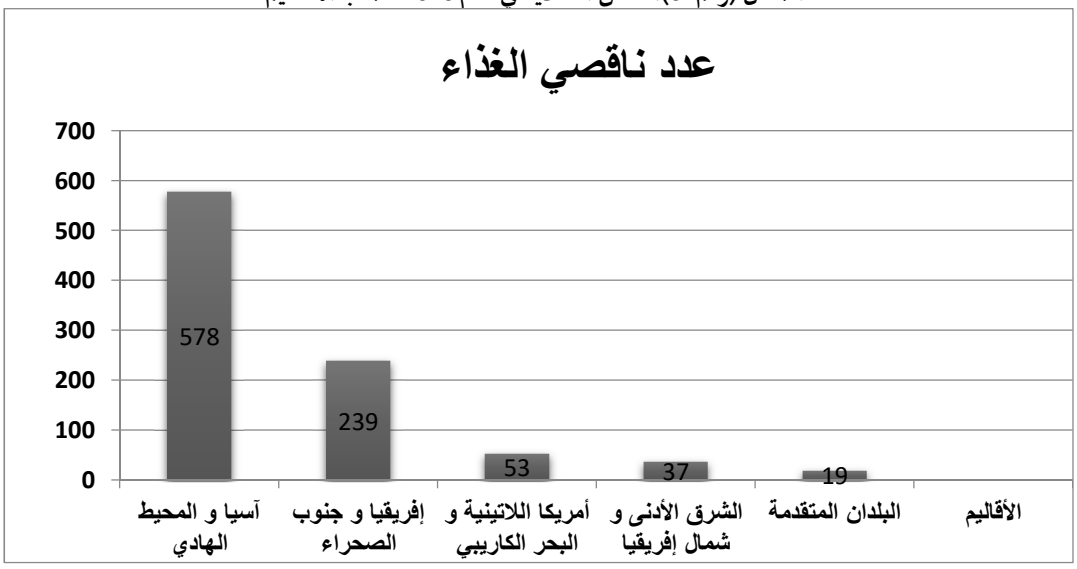
ويُلاحَظ من خلال تتبع هذه الأرقام أن ظاهرة نقص الغذاء تتسم بالتذبذب، حيث إن فترات التراجع الطفيف لا تعكس تحسنًا هيكليًا حقيقيًا، بل تتخللها زيادات هائلة ومستمرة، تتفاوت في حدتها بين منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر.

2.5 نقص التغذية بحسب الأقاليم

تتركز الظاهرة العالمية لنقص التغذية بشكلٍ ساحق في الاقتصادات النامية، حيث تستأثر سبع دول فقط – وهي إثيوبيا، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، والهند – بما يقارب ثلث إجمالي الحالات. وتشير التوقعات الخاصة بعام 2010 إلى حدوث انخفاض في أعداد المتأثرين بنقص التغذية عبر جميع الأقاليم المناخية، وإن اختلفت وتيرة هذا الانخفاض. ويظل إقليم آسيا والمحيط الهادي، رغم تسجيله للحصة الأكبر من هذه الظاهرة، محوراً لأبرز التحسينات المتوقعة على المستوى العالمي، وذلك نتيجة انخفاض العدد المطلق لناقصي التغذية فيه بنسبة 2%، من 658 مليون نسمة في عام 2009 إلى 578 مليوناً في عام 2010. وعلى نطاق البلدان النامية مجتمعة، شهد العقد الماضي تراجعاً في الأداء، حيث ارتفع العدد المطلق للمصابين بنقص التغذية من 827 مليون شخص خلال الفترة الأساسية 1992-1990 ليصل إلى 906 ملايين في عام 2010. ومع ذلك، يلاحظ مؤشر إيجابي على مستوى الانتشار النسبي، إذ انخفض معدل انتشار الجوع من 20% خلال الفترة 1992-1990 إلى 16% في عام 2010. وقد أسفر هذا التحول عن تحديد أكثر وضوحاً للتجمعات الجغرافية للجوع، مما يسهل عملية استهداف الجهود وتركيزها. (الفاو، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، 2010، صفحة 10)

هذا التوجه يدعم كفاءة تخصيص المعونات الغذائية، حيث يؤدي إلى خفض درجة تشتتها، ويقلل من التكاليف الإدارية المرتبطة بتصريفها، ويعظم قيمتها الغذائية الإجمالية. يوضح الشكل المرافق التوزيع الجغرافي للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية عبر أنحاء العالم.

الشكل (رقم04): نقص التغذية في عام 2010 حسب الأقاليم



المصدر: (الفاو، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010، 2010، صفحة 10)

3.5 نقاط الجوع الساخنة

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

تتسم بؤر انعدام الأمن الغذائي بتوزعها الجغرافي عبر مناطق متعددة من العالم، حيث تتصدر القارة الإفريقية غيرها من القارات بفارق ملحوظ، وذلك من حيث العدد والنسبة المئوية للدول التي تواجه أزمات غذائية طارئة. ففي إفريقيا الشرقية، يثير الوضع الغذائي في إريتريا قدراً كبيراً من القلق، إذ أدت سنوات متتالية من شح الأمطار إلى تراجع حاد في الإنتاجين النباتي والحيواني. كما سجل المحصول الزراعي في السودان مستويات دون المتوسط، نتيجة لتأثيرات النزاعات والجفاف. وفي كينيا، أسفر تراجع محصول الذرة للموسم الثاني على التوالي عن تفاقم العجز الغذائي في أجزاء من البلاد.

أما في إفريقيا الغربية، فلا يزال الوضع الغذائي في موريتانيا ينطوي على حساسية بالغة، بينما يستمر انعدام الأمن الغذائي في كوت ديفوار في عرقلة الأنشطة الزراعية وعمليات التسويق. وفي إفريقيا الشرقية وحدها، تعرض أمن أكثر من 13 مليون فرد للغذائي للخطر خلال عام 2005، نتيجة لتضافر عاملين رئيسيين هما: عدم انتظام هطول الأمطار واستمرار النزاعات المسلحة.

وعليه، يتضح أن الأسباب المؤدية إلى أزمة الغذاء في هذه الدول متعددة، إلا أن النتيجة واحدة تمثلت في انتشار ظاهرة العجز الغذائي في معظمها. وقد استدعت هذه الأوضاع تدفق المعونات الدولية من الدول المانحة، والتي جاءت في شكل مساعدات عينية غذائية بشكل أكبر من المساعدات النقدية.

6. جهود المنظمات الدولية للحد من مشكلة اللأمن الغذائي في العالم

شكّل الظاهرة الغذائية السابقة تشخيصاً لواقع الأمن الغذائي العالمي، الذي يتسم بتدهور مستمر على الرغم من الجهود التي تبذلها العديد من الدول المتقدمة. وقد تبلورت هذه الجهود عبر إنشاء هيئات ومنظمات دولية، ساهمت وتساهم في معالجة الإشكالية الغذائية من خلال برامجها وتدخلاتها، سواءً في مجال التغذية أو دعم الإنتاج الغذائي. ويمكن إبراز جهود أبرز المنظمات الدولية الرائدة في هذا المجال على النحو التالي، سواء على المستوى الكلي (السياسات والاستراتيجيات العالمية) أو على مستوى التنفيذ الميداني:

1.6 دور منظمة التغذية والزراعة العالمية

تُعد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إحدى أبرز المنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي على المستوى العالمي. منذ تأسيسها والإقرار بدستورها في السادس عشر من أكتوبر عام 1945 في مدينة كيبك الكندية، تضطلع المنظمة بمهامها بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الذي يشكل آلية التنسيق الرسمية بينهما، وفقاً لما تنص عليه المادة الثالثة والستين، الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من هذا الإطار المؤسسي، فإن المنظمة ملزمة بتقديم تقارير سنوية شاملة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تتناول مستجدات القطاعات الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، وقطاع مصايد الأسماك. ويبرز من خلال هذا الدور المؤسسي المكانة الاستراتيجية للمنظمة كجهة متخصصة في الشؤون الزراعية والغذائية، وهو ما مكنها من تجميع دول العالم، وخاصة تلك المتأثرة بالتبعية الغذائية، ضمن إطار تعاوني دولي شامل، دون تمييز. وقد اتسع نطاق جهود المنظمة ليشمل:

1.1.6 البرنامج الخاص للأمن الغذائي

بموافقة مجلس منظمة الأغذية والزراعة خلال دورته السادسة بعد المئة في عام 1994، تم إقرار "البرنامج الخاص للأمن الغذائي"، والذي كان يُعرف عند إطلاقه باسم "البرنامج الخاص لإنتاج الأغذية لدعم الأمن الغذائي في بلدان العجز ذات الدخل المنخفض". وقد حُددت أهدافه الاستراتيجية في مساعدة هذه البلدان على تحقيق الآتي:

- **رفع مستوى الإنتاج** :زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية بشكل مستدام.
- **تعزيز الاستقرار** :الحد من التقلبات السنوية في مستويات الإنتاج.
- **تحسين إمكانية الوصول** :ضمان توافر الغذاء لجميع فئات المجتمع.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- **زيادة الدخل الريفي** :رفع الدخل الصافي لصغار المزارعين وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

ويستهدف البرنامج جميع الدول الأعضاء في المنظمة التي تستوفي معايير تصنيف "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض"، حيث بلغ عدد الدول المؤهلة 80 دولة بحلول عام 2002.

وتطور نطاق تركيز البرنامج على مرحلتين:

- **المرحلة التأسيسية** :ركزت في بدايتها على زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية بطريقة موجهة نحو السوق، وذلك في المناطق ذات الإمكانيات العالية وبالتعاون مع المزارعين الصاعدين القادرين على سد الفجوة الإنتاجية الكلية.
- **توسيع النطاق (ابتداء من 1996)** :اتسع نطاق البرنامج ليشمل المنتجات الأساسية الأخرى مثل المحاصيل الشجرية والثروة الحيوانية الصغيرة والثروة السمكية، نظراً لقدرتها على توفير فرص عمل أكبر، وزيادة الدخل، وتقليل فاتورة الواردات عالية القيمة، وبالتالي تحقيق وفورات في النقد الأجنبي.

وقد صُمم البرنامج للانتقال عبر مرحلتين متتاليتين:

- **مرحلة المعالجة** :تهدف إلى معالجة المعوقات الفنية والمؤسسية المباشرة، مثل نقص الرطوبة، وضعف الوصول للتكنولوجيا المحسنة، وضعف التنوع الزراعي، ونقص الحوافز لتعزيز الإنتاج والاستدامة.
- **مرحلة التوسع** :تهدف إلى معالجة المعوقات الهيكلية من خلال التركيز على سياسات الاستثمار طويل الأجل. (ويلاحظ أنه لم ينتقل أي بلد بشكل رسمي إلى هذه المرحلة بعد).

وحظي البرنامج بدعم دولي كبير، حيث تم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف لتفعيله عبر عدة محاور:

- **توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية** :مثل برامج التغذية المدرسية وتغذية الأمهات والأطفال في البلدان التي تفتقر إلى آليات التحويل المباشر (مثل: أفغانستان، بوتان، البرازيل، بوركينا فاسو، كوت ديفوار).
- **تعزيز برامج الأشغال العامة** :من خلال دمج مشاريع "الغذاء أو النقد مقابل العمل" في عدة دول (مثل: أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش).
- **دعم برامج الإعانات الغذائية الانتقائية** :الموجهة للفقراء من المستهلكين (مثل: بنغلاديش، مصر، المغرب).
- **تعزيز نظم الدعم الموجه** :مثل تطبيق نظم الكوبونات وقسائم الأغذية للفقراء (مثل: سريلانكا، تونس) أو نظم الضمان الاجتماعي (مثل: بنغلاديش، الهند).

2.1.6 مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تُوّجت الجهود الدولية المعنية بقضية الأمن الغذائي بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية برعاية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما خلال الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر 1996. جاء انعقاد هذا المؤتمر استجابةً لاستمرار تفشي ظاهرة نقص التغذية عالميًا، وما صاحب ذلك من مخاوف متزايدة بشدة حول قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المستقبلي على الغذاء. وقد حظي المؤتمر بمشاركة ما يقارب عشرة آلاف مشارك، وأسفر عن إصدار "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي"، الذي حدد سبعة التزامات أساسية يتم تنفيذها تحت إشراف المنظمة، وهي:

- ضمان توافر بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية، تهدف إلى تهيئة الظروف المثلى للقضاء على الفقر وتحقيق سلام دائم، باعتبار ذلك الأساس لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، مع التأكيد على المشاركة الكاملة والمتساوية للرجال والنساء.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، لضمان حصول جميع الأفراد، في جميع الأوقات، على غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ، والاستفادة منه بشكل فعال.
- السعي لتحقيق تنمية مستدامة في القطاعات الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، سواء في المناطق عالية أو منخفضة الإمكانيات، من خلال سياسات وممارسات قائمة على المشاركة؛ لمكافحة التحديات البيئية مثل الآفات والجفاف والتصحر، والاعتراف بالطابع متعدد الوظائف للزراعة.
- العمل على توجيه السياسات التجارية، سواء في مجال السلع الغذائية والزراعية بشكل خاص أو المبادلات التجارية العامة، لدعم وتعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عادل وقائم على قواعد شفافة.
- السعي لمنع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والاستعداد للتعامل معها، وتلبية الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تدعم عمليات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.
- تشجيع التخصيص الأمثل للاستثمارات العامة والخاصة لتعزيز الموارد البشرية والأنظمة المستدامة للقطاعات الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية، والتنمية الريفية الشاملة.
- تنفيذ ومتابعة خطة العمل على جميع المستويات، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي.

مثلت هذه الالتزامات الإطار الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. كما تم وضع خطة عمل مفصلة لترجمة هذه الالتزامات إلى أهداف وإجراءات ملموسة. وانبثق عن المؤتمر أيضًا خمسة مبادئ أساسية عُرفت بـ"مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي"، وهي: (FAO، نوفمبر 2009، صفحة 5):

- **المبدأ الأول** :توجيه الاستثمارات نحو الخطط الوطنية المملوكة محليًا، والتي تُوزع الموارد على البرامج والشراكات ذات التصميم الجيد والقائمة على النتائج.
- **المبدأ الثاني** :تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، ورفع كفاءة توزيع الموارد، وتجنب الازدواجية، وتحديد الفجوات في الاستجابات.
- **المبدأ الثالث** :اعتماد نهج ثنائي المسار، يجمع بين التدخلات العاجلة لمواجهة الجوع بين الفئات الأكثر ضعفًا، وبرامج التنمية الزراعية والريفية متوسطة وطويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والفقر.
- **المبدأ الرابع** :ضمان قيادة فاعلة للنظام متعدد الأطراف من خلال تحسين كفاءة واستجابة وتنسيق وفعالية مؤسساته.
- **المبدأ الخامس** :ضمان التزام جميع الشركاء المستمر والداعم بالاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وتوفير الموارد المالية بشكل يمكن التنبؤ به وشفاف لتنفيذ الخطط والبرامج متعددة السنوات.

وبالتالي، أسفر المؤتمر عن هدف استراتيجي رئيسي التزمت به المنظمة وشركاؤها، وهو تحقيق الأمن الغذائي للجميع والعمل على القضاء على الجوع في جميع البلدان، بهدف خفض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2010، مع إجراء استعراض منتصف المدة لتقييم التقدم. وقد شكل هذا الهدف الإطار المركزي الذي انطلقت منه جهود المنظمة الميدانية اللاحقة.

3.1.6 جهود منظمة التغذية والزراعة في الميدان

تمثلت أهم مساهمات المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء من خلال: تُجسد المساهمات الفعلية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تعزيز الأمن الغذائي للدول الأعضاء عبر مجموعة متعددة من المحاور والتدخلات الرئيسية، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- **وضع المعايير وضمان سلامة الأغذية** :عملت المنظمة على تحديد المبادئ الأساسية لسلامة الأغذية، القابلة للتطبيق على طول السلسلة الغذائية بالكامل، بهدف ضمان صلاحية المنتجات للاستهلاك البشري. كما أوصت باعتماد منهجية

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة(HACCP) ، مقدمةً الإرشادات اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ لجميع الدول الأعضاء دون تمييز.

- **التنسيق عبر هيئة الدستور الغذائي :(Codex Alimentarius)** بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، تعمل المنظمة من خلال هيئة الدستور الغذائي على وضع معايير دولية وإرشادات تهدف إلى حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وقد أسست فرق عمل متخصصة؛ أحدها لمعالجة قضايا الأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية، والآخر لأساليب إنتاج علف الحيوانات. كما قررت إنشاء لجنة شبه إقليمية للدستور الغذائي في الشرق الأدنى لمعالجة التحديات الغذائية الإقليمية.
- **الدعم في السياسات والتجارة الدولية :**واصلت المنظمة تقديم الاستشارات والتدريب في مجال السياسات للدول الأعضاء، بهدف مساعدتها في تقييم الآثار المترتبة على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعاتها الزراعية.
- **إدارة عمليات الإغاثة الطارئة :**اضطلعت المنظمة بدور محوري في إدارة عمليات الإغاثة الخاصة، حيث نفذت مشاريع المساعدات الغذائية في العراق نيابة عن الحكومة ضمن برنامج "النفط مقابل الغذاء". كما استجابت للكوارث الطبيعية والنزاعات في إقليم الشرق الأدنى (مثل أفغانستان والأردن والصومال) خلال الفترة 2000-2001، وأنشأت وحدات تنسيق للطوارئ الزراعية في عدة بلدان متأثرة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002، صفحة 18)
- **تعزيز إدارة الموارد المائية :**ساعدت المنظمة في إعداد وثيقة مشروع تعاون فني حول موضوع التحكم في المياه ضمن إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي في عدة دول (مصر، جيبوتي، موريتانيا، المغرب، السودان، تركمانستان، اليمن)، واستمرت في دعم المرحلة الثانية من البرنامج في مصر وسوريا.
- **الاستجابة للكوارث الطبيعية :**استجابة للفيضانات المدمرة التي ضربت موزمبيق وزيمبابوي وزامبيا وملاوي في عام 2008، قامت المنظمة وشركاؤها بتعبئة 87 مليون دولار كمساعدات طارئة، وخصصت أكثر من 9 ملايين دولار لدعم عمليات الإغاثة الزراعية لاستعادة سبل العيش.
- **التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي :**يمتد التعاون بين المنظمة والمفوضية الأوروبية في مجال الأمن الغذائي منذ عام 1991، حيث تم تنفيذ 16 مشروعًا بإجمالي تمويل قدره 108 مليون يورو. واستمر هذا التعاون في عام 2001 بتمويل 21 مشروعًا جديدًا بتكلفة 19 مليون يورو، ركزت على دعم البلدان منخفضة الدخل.
- **دعم القطاع الزراعي الفلسطيني :**قدمت المنظمة دعماً متزايداً للقطاع الزراعي الفلسطيني في ظل الظروف الصعبة، من خلال مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات في تحليل السياسات والتخطيط، وإرسال بعثات لتقييم أوضاع الغذاء والتغذية وصياغة خطط إنعاش القطاع.
- **المساعدة في التخطيط الاستراتيجي والتنافسية :**قامت المنظمة بإرسال بعثة متعددة التخصصات إلى البحرين لصياغة استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الزراعية، كما ساعدت كازاخستان وقرغيزستان في تقييم القدرة التنافسية لقطاعهما الزراعي.
- **الدعم الفني والبحثي :**قدمت المنظمة مساعدات فنية للجزائر في تحليل السياسات الزراعية، ونفذت مشاريع تعاون فني في مصر لتحسين إدارة الغابات. كما دعمت الأعضاء في مجالات البحث والتطوير، مثل استنباط أصناف محاصيل متحملة للإجهادات البيئية وتحسين تكنولوجيا ما بعد الحصاد. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الإجراءات التي اتخذت بشأن توصيات المؤتمر الإقليمي 25 للشرق الأدنى، 2002، صفحة 6)

وبالتالي، تركزت هذه التدخلات بشكل أساسي على توفير الغذاء وضمان الوصول إليه. وإلى جانب جهود الفاو، برزت هيئات دولية أخرى مثل مجموعة البنك الدولي، التي ركزت مشاريعها على تحقيق التنمية الاقتصادية كمدخل أساسي لضمان الأمن الغذائي في الدول المحتاجة

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

2.6.جهود البنك الدولي في مجال الأمن الغذائي

منذ تأسيسه، أولى البنك الدولي اهتماماً استراتيجياً لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، بهدف تمكينها من اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة. وقد تجسد هذا التوجه من خلال حافظة مشاريعه التي تركز على برامج محددة، حيث جرى الشروع في تنفيذها في 18 دولة، وكانت نتائجها على النحو التالي:

1.2.6إفريقيا

تتبنى المشاريع المستهدفة أهدافاً تتمثل في تعزيز النمو الزراعي بمعدل لا يقل عن 4% سنوياً في كل من غينيا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وأوغندا، بالإضافة إلى وضع استراتيجية موحدة لتنمية الاقتصاد الريفي، وتعزيز آليات التمويل الائتماني، وضمان الحصول على الحوافز المنظمة. أما على صعيد التنفيذ، فقد تم إحراز تقدم في استكمال الإصلاحات اللازمة في السياسات والمؤسسات، وترشيد الممارسات الزراعية، وإصلاح نظم الأراضي، وإعادة هيكلة المشاريع القائمة لتحسين كفاءتها. وتتكون المحفظة التمويلية بشكل أساسي من الخدمات الزراعية والاستثمارات غير الزراعية الرئيسية.

وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو إنشاء مركزين للتميز، أحدهما في هراري (لمنطقة الجنوب الأفريقي) والآخر في أبيدجان (لغرب أفريقيا)، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي. يضطلع المركزان بدور محوري في مساعدة الدول على إعداد وتنفيذ المشاريع، وتعزيز القدرات المؤسسية، فضلاً عن كونهما نقطتي اتصال للشراكات مع المؤسسات المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف.

إلى جانب ذلك، يساهمان في تيسير عمليات صياغة الاستراتيجيات الريفية في غينيا ومدغشقر ومالي، وإجراء دراسات القطاع في ملاوي. كما يمثل أحد المبادرات نموذجاً لتمويل برنامج التنمية الريفية القائم على المشاركة في أوغندا، الذي من المقرر انطلاقته في أغسطس 1997، حيث يغطي 250 مجتمعاً محلياً، ويعمل على توسيع نطاق خدمات الإرشاد بهدف تمكين هذه المجتمعات من تحديد احتياجاتها في القطاعات الزراعية والصحية والتعليمية والبنية التحتية، مع تحميل الحكومة المحلية مسؤولية الاستجابة لتلك الاحتياجات.

2.2.6شرق أسيا والمحيط الهادي

ركزت جهود البنك الدولي على وضع استراتيجيات للتنمية الريفية في فيتنام، وتحليل بدائل الأمن الغذائي طويلة الأجل في كل من الصين والفلبين. كما أولى اهتماماً متزايداً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتطوير آليات تمويلية مبتكرة لدعم القطاع الزراعي، وإصلاح المؤسسات شبه الحكومية بمنهجيات عملية، ومعالجة ظاهرة التنافس بين الأقاليم والجهات المانحة.

على صعيد التنفيذ، تم تخصيص مبلغ 300 ألف دولار أمريكي لوضع الاستراتيجيات في فيتنام والفلبين. أما في الصين، فقد أُعدت دراسة شاملة للسياسات الاستراتيجية والإشكاليات المؤسسية في القطاع الريفية، بهدف تحقيق خروج دائم من نطاق الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وفي عام 2008، أوشك تحليل السياسات الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية في فيتنام على الاكتمال، ليكون بمثابة إطار استرشادي لمشروعات الاستثمار التشاركية التي تستهدف الحد من الفقر والقضاء على الجوع. بينما في الفلبين، تم الانتهاء من صياغة استراتيجية التنمية الريفية، ولم يتبق سوى مراقبة وتقييم مخرجاتها.

3.2.6أوربا الشرقية ووسط أسيا

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للبنك الدولي في هذه المنطقة في تقديم الدعم الفني لكل من ألبانيا وأرمينيا وجورجيا وأوكرانيا، بهدف مساعدتها في صياغة استراتيجياتها الوطنية ومعالجة القضايا المتعلقة بالسياسات الزراعية المشتركة، خاصة في سياق سعي هذه الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتركز البرامج الإقليمية على تطوير آليات الإقراض الريفي بناءً على استجابة تدريجية لمستويات الحد الأدنى من إصلاح السياسات، إلى جانب السعي لإيجاد وسائل لتسريع عملية إعادة هيكلة المزارع والشركات الزراعية.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

وفي إطار التنفيذ، تم إعادة توجيه 50% من الموارد المخصصة بموجب الميثاق الاستراتيجي لأوكرانيا نحو دعم البرامج القطاعية العامة في كل من جورجيا وأرمينيا وألبانيا خلال عام 2008.

4.2.6 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تتركز الأولويات الاستراتيجية في هذا الإقليم على مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في جنوب المكسيك وشمال البرازيل وغواتيمالا، مع تعزيز التكامل الإقليمي لدعم المساعدات التقنية في القطاع الزراعي بغواتيمالا، وذلك من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي وتصحيح التحيزات الهيكلية في السياسات التي تؤثر سلباً على صغار المزارعين.

على صعيد التنفيذ، استند إطار الميثاق الاستراتيجي إلى أربعة مشاريع أساسية، خُصص مشروعان منها لمعالجة قضايا الفقر والجوع. وقد تم إطلاق مشروع رائد للخدمات المالية متناهية الصغر في شمال شرق البرازيل، بينما أُجري في غواتيمالا مسح شامل لمقدمي الخدمات المالية الريفية كمرحلة تمهيدية لإعداد تقرير قطاعي حول الخدمات المالية الريفية لدعمها.

أما في المكسيك، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين البنك والحكومة حول تطبيق سياسة اللامركزية في إطار برنامج ممول من الميثاق الاستراتيجي، يهدف إلى دعم القدرات المؤسسية لتنفيذ المشاريع التنموية.

5.2.6جنوب أسيا

يُعنى البنك في هذا الإقليم بوضع إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية في بنغلاديش، والتي أحرزت تقدماً ملحوظاً في معالجة إشكاليات التخطيط والأطر المؤسسية في قطاع الموارد المائية، إلى جانب تعزيز الحوكمة الإدارية للموارد الطبيعية.

أما في الهند، فقد تم توظيف موارد الميثاق الاستراتيجي لفتح حوار موسع حول خيارات التنمية في القطاع الريفي، مع تركيز عمليات الإقراض على الأولويات التي تسهم في إصلاح القطاع العام والجوانب المالية، وذلك بهدف التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

6.2.6الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُوجّه مجموعة البنك الدولي دعمها المتزايد للقطاع الزراعي في المنطقة عبر الآليات التالية (البنك الدولي، 2008):

- **التدخل في المراحل الأولى** من خلال التركيز على المراجعات القطاعية وربطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي، والحد من الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز تنويع الصادرات، كما هو الحال في المغرب وتونس وسوريا.
- **التركيز على برامج التنمية المكانية والتنمية القائمة على المجتمع المحلي** لتحسين سبل العيش والأمن الغذائي في مناطق الفقر المدعومة بتنفيذ مبادرة التنمية البشرية الوطنية في المغرب واليمن.
- **تعزيز كفاءة استخدام المياه وربط السياسات بها**، كما في مشروع الاستثمار الوشيك في قطاع المياه في تونس، ومشروع تحديث الري والزراعة في منطقة أم ربية في المغرب.

وفي ضوء التحديات الاقتصادية في أفريقيا، كثَّف البنك الدولي جهوده عبر:

- إطلاق "الاتفاق الجديد للسياسات الغذائية" في إطار مبادرات رئيس البنك "زوليك" لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، ودعا إلى تسريع اتفاقيات التجارة العالمية ومساعدة الدول في إدارة عوائد صادرات الطاقة والغذاء، مع دعم المتضررين من ارتفاع الأسعار.
- زيادة القروض المخصصة للزراعة في أفريقيا من 450 مليون دولار إلى 800 مليون دولار أمريكي لتعزيز الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء بأسعار معقولة.
- التحول من المساعدات الغذائية التقليدية إلى مفهوم أشمل يشمل الدعم النقدي والقسائم الغذائية لبناء الأسواق المحلية وتعزيز القدرات الإنتاجية، تمهيداً لتحقيق "ثورة خضراء" في أفريقيا.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- ربط السيولة العالمية باستثمارات طويلة الأجل في أفريقيا، حيث استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 8 مليارات دولار منذ بدايةoperations ها، و160 مليون دولار في أسهم رأس المال عام 2007، وأقامت صندوقين جديدين بقيمة 100 مليون دولار للبنية التحتية والمشاريع الصغيرة في 2008.

وقد لخص زوليك مساهمة مجموعة البنك الدولي في القضاء على مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء وأتساع الفجوة الغذائية خاصة في إفريقيا من خلال العمل على تفعيل ما يلي (الدولي م.، 2008):

- دعم الإجراءات الطارئة لحماية الفقراء مع تشجيع الحوافز لإنتاج وتسويق الغذاء.
- تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والعلوم لزيادة إنتاجية المحاصيل.
- مساعدة الدول في إدارة مخاطر المناخ مثل الجفاف.
- تسهيل حقوق الملكية والتمويل بالعملة المحلية، ودعم سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية للمزارعين.

يستمر البنك الدولي في السعي لتحقيق الأمن الغذائي بالتعاون مع المنظمات الدولية، مشدداً على أهمية الاقتداء بالدول التي حققت الاكتفاء الذاتي وتنمية اقتصادية مستدامة.

7. خاتمة :

لا يمثل انعدام الأمن الغذائي ظاهرةً طبيعيةً ناشئةً عن قوى الطبيعة، بل هو حالةٌ مُنتَجةٌ من فعل البشر في عالمٍ قادرٍ على إنتاج ما يفيض عن حاجة كل فردٍ من الغذاء. إذْ يكمن السبب الجذري لندرة الغذاء في المنهجيات المتبعة لتحقيقه، والتي من بينها تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء - الذي يتوقف نجاحه على القدرة الإنتاجية للدولة أو قوتها المالية لبناء هذا المخزون.

كما تشهد الساحة تطبيق سياساتٍ متعددةٍ على المستويين الوطني والدولي، لكلٍ منها إيجابيات وسلبيات على الأفراد محلياً وعالمياً. وقد حظيت هذه السياسات بدعمٍ منظماتٍ دوليةٍ رائدةٍ، أبرزها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تختص بصورةٍ أساسيةٍ بضمان سبل الحصول على غذاءٍ آمنٍ وكافٍ ومستدامٍ للإنسان، إلى جانب البنك الدولي الذي اضطلع بمهمة دعم الدول في تنميتها من خلال تقديم القروض المالية وتبني مسؤولية وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك.

وتسعى هذه الجهود عبر آلياتٍ متعددةٍ إلى توفير الغذاء بحد ذاته، أو تمكين الدول من إنتاجه، في إطار استراتيجياتٍ شاملةٍ تهدف إلى القضاء على الجوع والحد من انعدام الأمن الغذائي.

8. قائمة المراجع:

- Yevdokimov, Y., Melnyk, L., Lyulyov, O., Panchenko, O., & Kubatko, V. (2018). Economic freedom and democracy: determinant factors in increasing macroeconomic stability. *Problems and Perspectives in Management, 16*(2), pp. 279-290.
- Berhane, K. (2018). *The Role of Financial Development and Institutional Quality in Economic Growth in Africa in the Era of Globalization.* Palgrave Macmillan, Cham.
- Cornillon, P., & Lober, E. (2011). *Regression avec R.* Paris: Springer.

- إبراهيم ولد فال بوبكر. (2000). منظمة الأغذية والزراعة العالمية ودورها في تنمية القطاع الزراعي للجمهورية الإسلامية الموريتانية . جامعة سعد دحلب بالبليدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العقاري والزراعي.
- إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف. (1997). *الفقروالأزمة الإقتصادية*. مصر: إصدارات مركز ابن خلدون للنشر.
- البنك الدولي. (2008). *الزراعة والتنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا*.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- الفاو. (2010). *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010*.
- الفاو. (2010). *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010*. روما.
- المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع FAO. (نوفمبر 2009). النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي.
- حوشين كمال. (2006). إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة الجزائر.
- زين الدين عبد المقصود. (2000). *قضايا بيئية معاصرة*. الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر.
- شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإداري. (2008). *برامج التركيز لدى البنك الدولي*. البنك الدولي.
- طه حسين الزبيدي. (2013). *مبادئ الإحصاء*. عمان: دار غيداء.
- عبدالمالك هاني . (2020). تقدير أثر بيئة الأعمال في البرازيل على الصادرات الزراعية (1988-2018). *الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6*(4)، الصفحات 372-386.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2002). *التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي*. روما: منظمة الزراعة و التغذية، .
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2002). *التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي*. روما: منظمة الزراعة و التغذية.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2005). *تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم*. روما: منظمة الزراعة والتغذية.
- محمد زيدان. (أفريل 2008). إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها. *الملتقي الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة* ، (صفحة 1). جامعة الجزائر.
- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري. (1999). *التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها*. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد. (بدون سنة النشر). *مقدمة في المواد واقتصادياتها*. مصر: الدار الجامعية للنشر،.
- مفيد ذنون يونس، و عدنان دهام احمد. (2012). أثر الفساد في النمو الإقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. *تنمية الرافدين، 34*(109)، الصفحات 187-199.
- ملخص خطاب رئيس البنك الدولي. (2008). *البنك الدولي يدعو إلى خطة لمحاربة الجوع*. تم الاسترداد من http://go.worldbank.org/PPR0NO7W30.
- منظمة الأغذية والزراعة. (2010). *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*. روما.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2002). الإجراءات التي اتخذت بشأن توصيات المؤتمر الإقليمي 25 للشرق. *المؤتمر الإقليمي 26 للشرق الأدنى*. طهران.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2002). الإجراءات التي اتخذت بشأن توصيات المؤتمر الإقليمي 25 للشرق الأدنى. *لمؤتمر الإقليمي 25 للشرق الأدنى*. طهران.
- منظمة التغذية والزراعة العالمية،. (2000). *تقرير عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمية للأغذية، الدورة 26*. روما.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013